فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب و
الثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني
مباينا للاول اي لا يصدق احدهما على الاخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما
معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا مثل سأل زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها
لو منسيا نحو فلان يعطي ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب اي افعال مشهورة بهذا
اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم
مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب
اي فتحصيل الصورة مهه
كان في الامتحان لان اظهر قلبي خرج به غيره داخل على المبتداء والخبر ناصبة
اياهما مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على المفعولية فخرج
الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورايت ووجدت هذه
الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت هذه
الثلثة للظن وهب على وزن دع نحو هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا
على وزن اعلم واضرب وهو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا ان هو لا يعلم بدونها والحذف فيفوت
المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي الذين لا يعلمون والذين
لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة التجرد
عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم
فيفيد ان نفس العلم بلا تعلق بغير ساو للجهل بل هو جزئه فلو توقف بان العلم

فيه

اي فتحصيلها باشتغال الصورة الى حاصلة في العقل مهه

اي في الصورة الحاصلة في العقل مهه

اي علمها الاستغناء ... الفعل ... مهه

فيه بمعنى المعرفة فمفعول العلم مشترك على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينتفي
العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من
يسمع يخل اي من يسمع يخل مساه فأوقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول
فيه محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن بين
اذا كان بعده تلاق ولكن لا احال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا
ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى
الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف احد جزئي بعض
واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول
بشيء في حكمه من كل وجه ومن خصائصها اي جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد
به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعف الحكم
اثرها لكونها قلبيت والاعمال لكونها افعال مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها
في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسطت بين
اسم الفاعل ومعموله كالبيت بكرم احسب زيدا وبين معموليها كان زيدا احسب قائم وبين كسبت
ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب
عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيه كذا لو الاخفى ان وجه
خاصة اذ على ما هو مذكورة بهذا العدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء
في القسم الاخير واجب على مذهب البصريين بل يجوز على اعمالها في الشرح واحترز به ايضا
على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم وظني غالب او زيد قائم ظني غالب لانه يجب فيه الالغاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)